تاريخ الاستلام:2023/04/24 تاريخ القبول: 2023/08/15

الصراع البحري بين جمهورية البندقية و إيّالة الجزائر خلال القرن 18م

The maritime conflicts between Republic of Venice and the Regency of Algiers during the eighteenth century

تسعديت عداد/
المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري
الجزائر
addad.tassadit@gmail.com

ملخص:

يـدرس هـذا المقـال مجريـات الصـراع البحـري الـذي احتـدم بـين جمهوريـة البندقية وبحّارة الجزائر خلال القرن 18م، حين وقعت مواجهات عدّة بين الطرفين. وقد تضررت البحرية البندقية إلى حدّ السعي بشتّى الطرق إلى حماية أساطيلها في البحـر الأبـيض المتوسّـط، بـدءً بتسـليح وتجهيز سـفنها التجاريـة والعسـكرية، ثـم محاولـة التفـاوض السياسي السـلمي مع الإيّالـة، وأخيرا باسـتعراض قـدراتها البحريـة أمام الجزائر وتجهيز حملات مضادة على الريّاس الجزائريين. هذه الأساليب مكّنت البندقيـة في نهاية الأمر من عقد السلم مع الدّاي؛ على الرغم من الرفع المسـتمر لقيمة الضرائب السنوية والهدايا القنصلية.

الكلمات المفتاحية:البندقية، الصراع البحري، البحارة الجزائريون، أنجلو إمو، معاهدات السلام.

Abstract:

This article studies the maritime struggle between the Republic of Venice and the Regency of Algiers, and the latter' s privateering impact on the Venician merchant navy in the eighteenth century. The Italian republic suffered direly from Algerian corsairs' Activities, which eventually ledtoundertaking efficient measures to secure the safety of its fleets, including arming commercial ships and better equipping its battle fleet. When this proved not as effective as calculated, the decision making body in Venice decided that it was time to seriously consider attempting peaceful political negotiations with Ottoman Algeria. The negotiations were accompanied with parallel measures such as a show of force in front of Algiers and the mounting of counter-measures against Algerian corsairs. The intension of such measures was to convince the Algerian Diwan to reach a decision in favor of peace with Venice. Overall, these methods, both peaceful and violent, eventually enabled Venice to make peace with the Dey; despite the subsequent continuous increase in annual tributes and consular gifts.

Keywords:
Venice, maritime conflicts, Algerian sailors, Angello Emo, Peace treaties.

المؤلف المرسل: .....، الإيميل: .....

مقدمة:

أثارت قضية القرصنة في البحر الأبيض المتوسط عموما والقرصنة المغاربية -الباربارسك (Barbaresque)- بقدر ما تحمله من دلالات ومفاهيم لغوية واصطلاحية، وما يُرافقها من آثار حين تجّسدت كظاهرة اجتماعية، واقتصادية وسياسية؛ الكثير من الجدل بين المؤرخين[1] والدارسين للتاريخ في العصر الحديث، والتي أصبحت موضوعا شائكا بل مُعضلة تاريخية، صعُب تفكيك رموزها ودلالاتها، واستُعصي عليهم استنباط وإسقاط آثارها على الاقتصاد وعلى سياسات الدول ببُعديها الاجتماعي والتاريخي. فهل كانت ظاهرة اجتماعية أم مهنة تجارية أو بالأحرى؛ استراتيجية سياسية وعسكرية أُريد بها فرض النفوذ وإثبات القوّة الدولية.

تجّسد الغزو البحري كحقيقة تاريخية ثابتة، ضمن العلاقات السياسية التي جمعت الدول المتوسطيّة، على تباين أديانها. فغالبا ما كان البحر الأبيض المتوسّط فضاءً للصراع الحضاري بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، اشتركت فيه كلّ الطوائف الدينية والسياسية وحتّى الاجتماعية على ضفتّيه. فلم تكن القرصنة إذاً-على اختلاف دلالاتها-إلاّ صورة أو حلقة من حلقات هذا الصراع، تحقّقت بفضل تحقّقِ شروطها الظرفية والزمنية!

فاشتهر على إثر ذلك، بحّارة الإيّالات العثمانية بشمال إفريقيا والجزائريين على وجه خاص؛ لِما عُرف عنهم من قوّة ونفوذ بحري وتحكم في معابر الملاحة المتوسّطية. وبالحديث عن هذه الأخيرة، تبرز جمهورية البندقية التي اعتبرت من أبرز الجمهوريات الإيطالية التي أحكمت قبضتها –أو اكتسحت أجود-على المعابر والمضايق الملاحية شرقي المتوسّط لفترة امتدّت من القرن 11م إلى أواخر القرن 16م. ساعدتها هذه القوّة البحرية في صدّ توسعات العثمانيين وأطماع الدول الأوروبية في امتلاك أو الاستحواذ على الأماكن الإستراتيجية في هذا البحر إلى غاية أواخر القرن 18م.

لُقبت جمهورية البندقية بـ: "ملكة الأدرياتيك والبحار"؛ لما لها من ارتباط وثيق بالبحر؛ فهو سبيلها ومُنقذها منذ نشأتها الأولى. وعبر قرون كان البحر أو التجارة البحرية مصدر عيشها؛ إذ لم يكن في صالحها أن تتحكّم قِوى أخرى في منافذ الملاحة المتوسطيّة، فتتضرر تجارتها واقتصادها وبالتالي مجتمعها وحكومتها! فلا بدّ من إيجاد بدائل تخدم وضعها السياسي والاقتصادي المحرج خلال القرنين 17و18 الميلاديين. وعليه، فكيف تعاملت جمهورية البندقية ضدّ نشاط البحرية الجزائرية؟ وما كانت الاستراتيجيات التي انتهجتها لمجابهة تهديداتهم المستمرّة؟ كيف ولماذا لجأت إلى التفاوض المباشر مع إيّالة الجزائر؟ وهل نجح الأميرال "أنجلو إمو" في -مشروع- حملاته ضد الجزائر؟

1-البحرية الجزائرية وجمهورية البندقية:

أ-أثر نشاط البحرية الجزائرية على الملاحة البندقية:

اعتُبرت الجزائر من أكبر وأوسع المدن والموانئ الساحلية في شمال إفريقيا[2]، ومن بين أقوى دولها[3]. حيث تمكّنت من توطيد مكانتها الدفاعية، فصارت معبرا ملاحيا هاما، بحكمها منطقة متوسّطة جغرافيا وإقليميا[4]. وبعد انضمام كلّ من تونس وطرابلس الغرب والجزائر إلى الحكم العثماني خلال القرن السادس عشر، أضحت شمس هذه الإيّالات بازغة خاصة منها الجزائر؛ التي كانت أكثرهم قوّة ونفوذا وأهميّة في المنطقة[5].

عرفت الجزائر على غرار الإيّالات العثمانية بشمال إفريقيا، تطورا سياسيا وتنظيميا، أهّلها للانتقال من مجرد مقاطعة عثمانية إلى كيان دولة مستقلّة[6]، نتيجة بعدها عن مركز الحكم السياسي، وبفضل سياستها الخارجية[7]، تمكّنت من عقد اتفاقيات سلام مع عدد من الدول الأوروبيّة[8]. حيث تشير الدراسات إلى سعي القوى –البحرية- الأوروبيّة الصغرى: كالدّانمارك، والبندقية وهامبورغ[9]، بالإضافة إلى هولندا والسويد وغيرهما، إلى جانب قوى الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا، إلى إبرام اتفاقيات مع الجزائر منذ أوائل القرن 17م[10]. حيث ألزمت هذه الأخيرة؛ الثلّة الأولى بدفع الضرائب السنوية وتقديم الهدايا في المناسبات بخاصة لدى تنصيب الدّاي أو القناصل الجدد، في حين اكتفت الثلّة الأخرى بدفع الهدايا القنصلية[11]، باستثناء السويد التي كانت تدفع نقدا[12].

وقد أشار "فونتور دو برادي" (Venture, De Paradis)، إلى أنّ هذه الاتفاقيات التي أبرمتها الدول الأوروبية مع الجزائر آنذاك، كانت بهدف: تأمين السلامة البحرية لسفنها وتجارتها المتوسطيّة؛ بمعنى أنّها تشتري سلامتها وأمنها الملاحي، ضدّ ما أسمته بخطر البحّارة الجزائريين أو المغاربة عامة. ويُضيف الكاتب في السياق ذاته أنّه باستثناء فرنسا وبريطانيا، اللتّان اكتفتا بتوقيع معاهدات الصداقة بين الطرفين وبتقديم هدايا قنصلية، قُدّرت ب 60000 ليبرا (libra). وباستثنائهما، فكلّ منها تدفع ضرائب سنويّة والتي لم تتوقّف عن الزيادة حسب الظروف الداخلية والدوليّة للجزائر ولكلّ دولة[13].

اتفق المختصون على أنّ قدرة الجزائر على عقد وفسخ الاتفاقيات مع الدول الأوروبية، كان دليلا واضحا على القوّة السياسية والنفوذ العسكري الذي تمتّعت به في سواحل البحر الأبيض المتوسّط، منذ أن انضمت إلى الخلافة العثمانية في سنة 1519م. تلك القوّة التي اكتسبتها أوّلا بفضل موقعها الاستراتيجي، ثمّ بقوّة أسطولها العسكري البحري وقراصنتها[14]. فذكر "دان" (Dan)، أنّ الأسطول الجزائري في سنة 1588م تكوّن من خمس وثلاثين سفينة شيني (Galère) وبرغنتينية (Brigantin) وعدد كبير من الفرقاطات (Frégate). ثمّ أشار، أنه في سنة 1634م تألف من أربع سفن كبيرة: منها اثنتين بأربعة وعشرون مقعدا واثنتين بثلاث وعشرين مقعدا، بالإضافة إلى سفينة شراعية ذات خمسة عشر مقعد، وثماني سفن أخرى من نوع "فرقاطة" بخمسة أو ستّة مقاعد[15]. ونوّه المصدر ذاته إلى أنّ البحّارة الجزائريين والمغاربة بصفة عامة؛ استخدموا سفن الشواني لفترات طويلة؛ لعدم تحكّمهم في السفن المستديرة، التي سرعان ما اكتسحت منذ أوائل القرن 17م أسطولهم[16]. غير أنّ السفن الطويلة ظلّت الأكثر شيوعا -رغم قلّة عددها

لاحقا مقارنة بالمستديرة-؛ نظرا لخصائصها التقنية وطبيعة هيكلها الذي كان الأكثر نجاعة ومرونة في مياه البحر الأبيض المتوسط وحروبه المتكرّرة[17].

وقد أورد "بونو" (Bono) في كتابه، إحصائيات عديدة عن أسطول الجزائر الحربي من خلال ما استقاه من مختلف وثائق القناصل والمبعوثين الرسميين إلى الجزائر طيلة فترتها العثمانية؛ إذ أبرزَ أنواع السفن وعَدَّدها، ونقل عن "دان" إحصائيات سنتي 1634و1635م وزاد عليه ستّون سفينة شراعية. وأكّد في البيان نفسه أنّ السفن الجزائرية، عرفت تراجعا حادّا خاصة في النصف الثاني من القرن 18م، إذ بعد أن أُحصيت ستّ وعشرون سفينة في سنة 1763م، أصبحت لا تتجاوز العشرة بعد سنة واحدة فقط، ثمّ ارتفع عددها إلى أربع وعشرين في السنة التي تلتها[18].

في حين قدّم "ساشيردوتي" (Sacerdoti) القوى البحرية الجزائرية لسنتي 1753و1754م على النحو التالي:ثماني سفن من نوع شبّاك مسلّحة بـ ثلاثين مدفعا و300 بحّار، وخمس سفن أصغر منها، بالإضافة إلى سفينة واحدة من نوع الشواني (Galère)، وست تاراتان وغليوطة واحدة كبيرة، وست صغيرة من النوع ذاته، إلى جانب سفينتين راسيتين في الميناء[19].

تركّزت قواعد نشاط القرصنة عامة، في مراكز العبور الرئيسية للملاحة الدولية في البحر الأبيض المتوسط، فتوزّعت الشرقيّة حول الجزر الإيجية الصغيرة، وآسيا الصغرى وكرواتيا؛ وتمحورت الغربية في جزر الباليار، وصقلية، وأرخبيل توسكانا، إلى جانب سواحل سردينيا وكورسيكا وكذا السواحل المغاربية[20] . واعتبرت هذه الأخيرة -سواحل شمال إفريقيا- ملجأً طبيعيا لوحدات القرصنة، وشكّلت حوضا أو خليجا صغيرا تلج إليه السفن بكلّ يُسر[21]، خاصة لكونها لا تخضع كليّة للسلطة العثمانية[22]. أو يتركّز النشاط البحري في مناطق العبور بين الدول المغاربية -الجزائر، تونس، وطرابلس الغرب- والبلدان الأوروبية، أو في نقاط التواصل الحضاري والتجاري –الشرقية أو الغربية- مع أوروبا[23]. وذكر المؤرخ "بلحميسي" أنّ: "القرصنة تنتشر في الطرق المؤديّة إلى بحار الشرق، إلى كلّ أسواق الشمال الأوروبي وأمريكا، ويلامس حتّى مضيق جبل طارق وقناة مالطا"[24].

تعرّضت جمهورية البندقية كغيرها من الدول الأوروبية لهجمات الغزاة المغاربة[25]، الذين استهدفوا موانئ "فالونا" (Valona) بألبانيا، و"دورازو" (Durazzo)، إلى جانب "سانت مور" (Santa Maure)، و"مودون" (Modon). لكن تركّزت منطقتهم المفضلة في الأدرياتيك الجنوبي والبحر الأيوني، وأحيانا يتوغّلون شمالا إلى أعالي البندقية[26]. فغالبا ما تعرّضت سواحل ذلك البحر ومدنه لخطرهم الذي بات يشكل هاجسا للتجارة البحرية والملاحة البندقية في المتوسط[27]. فأورد "المنّور مروش" عن وثيقة عثمانية بتعرّض إحدى القواعد البحرية للبندقية في البحر الأدرياتيكي إلى هجمات من البحّارة الجزائريين والتونسيين في سنة 1624م والتي أسفرت عن أسر حوالي 300 بندقيا، وخسائر بلغت ما يقارب نصف مليون قرش أو500.000بياستر (Piastres). غير أنّ التقرير البندقي كان أكثر دّقة وتفصيلا عن مجريات هذه الواقعة والذي جاء فيه: "أنّ ستّ غليوطات جزائرية يقودها "مامي" وسبع أخرى تونسية كانت تحت إمرة

" أسطا مراد"، قد اكتسحت مدينة -برج-"برساتو" (Persato) وقامت بسلب 450 شخصا واغتنمت ما يقارب 100 ألف إيكو (Ecu) في 22 جوان 1625م. ثمّ حدث في 26 و27 من الشهر ذاته، أنّ نهب القراصنة ثلاث سفن أخرى من "راجوز" (Raguse)، واثنتين من "برساتو" التابعة للبنادقة (...) وعلى إثر تواصل هذه الهجمات وغيرها بعثت البندقية إلى كلّ من الجزائر وتونس بـ"يوحنا باتيست سالفاغو"(Jean Batiste Salvago) [28] الذي جاء بمهمة التفاوض لعقد الصلح مع البلدين"[29].

بالإضافة إلى مواجهة وقعت بين البنادقة والبحّارة الجزائريين، التي جرت في ميناء "فالونا"، التابع للأراضي العثمانية في سنة 1638م، فروى "دان"، أنّها كانت قويّة وتمكّن فيها البنادقة من إلحاق هزيمة كبيرة بالجزائريين والتونسيين، وإغراق أربع سفن من مجموع ستّ عشرة سفينة واثنتين شراعيتين من نوع "برغنتينية" (Brigantin). ثمّ سرّحت البندقية 3634 أسيرا مسيحيّا، كان قد أُلقي القبض عليهم من قِبل القراصنة[30].

كما وردت في وثائق الأرشيف البندقي خلال 20 ديسمبر 1700 و15 أفريل 1701م أنّ سفن قراصنة شمال إفريقيا، قد اقتحموا الأدرياتيك وهجموا على سفينتين بندقيتين وأخرى من "برساتو". ذلك بعد أن تزايد عدد سفنهم في البحر الأبيض المتوسط[31]. وأرجع القنصل البندقي بالجزائر " نيكولا روزاليم" (Nicolas Rosalem)[32]؛ سبب ارتفاع عدد السفن وحيويّة حركة القرصنة البحرية آنذاك، إلى تلك السلع التي كانت الدول الأوروبية – السويد، هولندا، الدانمارك- تُوجّهها إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب كالأسلحة والذخائر إلى جانب الأخشاب لصناعة المراكب[33]، بموجب اتفاقيات السلام المنعقدة بين الطرفين.

وأوردت جريدة "لاغازيت" (La Gazette) البيان الذي أرسلته لها جمهورية البندقية في 29 نوفمبر 1710م، حين قام البحّارة الجزائريون -دون تحديد أسمائهم أو حتى مركز هذه العملية - بالاستيلاء على ثلاث سفن تجارية محّملة بالسلع، فخلق ذلك اضطرابا كبيرا في الحركة التجارية والملاحية للبنادقة بالأدرياتيك والمتوسّط معًا[34].

تجدر الإشارة إلى أنّ السلطة المطلقة التي تمتّعت بها البندقية على خليج الأدرياتيك خلال العصر الوسيط[35]، عرفت تراجعا كبيرا إن لم نقُل زوالا، حتّى مع مختلف تدابير الحماية والمراقبة التي اتّخذها مجلس الشيوخ البندقي؛ فلم تتمكّن تلك الإجراءات من إبعاد سفن الأعدّاء الأوروبيين أو من منع نشاط البحّارة الجزائريين في الجزر والممتلكات البندقية في البحر الأدرياتيك وحول الجزر الإيجية، كجزيرة "سيريغو" (Cerigo)، التي تعّرضت لهجوم قوّي من قِبل البحّارة الجزائريين في حدود 1733م[36]. فكثيرا ما استغلّ القراصنة انشغال الدّول الأوروبية بأوضاعهم المحلية[37]، ليمارسوا أعمالهم؛ مثلما وقع خلال هجومهم على قصر "بريفيزا" (Prévisa) الذي كانت تحوزه البندقية. أو حين استغلّ البحّارة الجزائريون، معاهدة السلم التي وقّعتها الجزائر وتوسكانيا سنة 1748م، فوجدوا الحريّة في مضايقة سفن البنادقة والاستيلاء عليها[38].

وجاء على لسان المقيم البندقي في "تورين" (Turin- Torino)، من خلال مراسلة وجّهها إلى مجلس الشيوخ البندقي في 17 ماي 1749م: " **كلّ البحار التي تغمر إيطاليا هي الآن مزدحمة بالسفن المغاربية؛ غليّوطات وسفن الشبّاك، التي تُبحر بكلّ حريّة في مياه الدوق الكبير لتوسكانيا (...) وكلّها مسلّحة بعشرين أو ثمانية وعشرين مدفعا ومُجهّزا بـ 250 أو 300 بحّارا. واتخذوا من تلك المحطّات، قواعد للمراقبة الآمنة ودراسة تجهيزات سفن الدول المجاورة، وترقب الفرص السانحة (...) وقد تعّرض البندقي "تريفو زامبيلا" (Zambella Trifon) لمباغتة من قِبل ثلاث سفن شبّاك جزائرية بمياه توسكانيا، ما جعله –القائد زامبيلا- يتخّلى عن سفينته وحمولتها، ويلجأ هو وكافة طاقمه إلى البّر**"[39].

وبتزايد نشاط القراصنة المغاربة في البحر الأبيض المتوسط[40] وتوغلّهم في الخليج البندقي -الأدرياتيك-، أصبح الخطر محدقا بأمن وسلامة الملاحة البندقية فتضررت تجارتها الدولية؛ وهنا اتخذت الجمهورية إجراءات مضّادة!.

ب-سياسة البندقية في مواجهة خطر القراصنة:

سعى مجلس الشيوخ لجمهورية البندقية، إلى اتخاذ إجراءات وقائية من هجمات البحّارة الجزائريين والمغاربة على العموم[41]. حين أوكل إلى المسؤولين مهمة حراسة كلّ منافذ البحر الأدرياتيكي[42]، وذلك بإرسال دوريات متناوبة[43] لأداء المهمّة على أتقن وجه، وهي موّزعة على الشكل الآتي:

أ-الدورية الأولى تحرس البحر الأدرياتيكي، وقد تأسست منذ القرن 13م، قاعدتها "كتارو" (Cattaro)، ويأمرها "قائد الخليج" (Capitano in golfo)[44].

ب-بينما تراقب الدورية الثانية، مدخل الأدرياتيك ويقودها "الأميرال"(Almmiraglio) [45].

ج-في حين تجوب الدورية الثالثة مخارج الأدرياتيك باتجاه الحوض الشرقي للمتوسط أو إلى المشرق، وجعلت جزيرة "كورفو" قاعدتها، ويقود هذه الأخيرة (Provveditore Generale da Mar)[46].

كما لجأت البندقية إلى صناعة سفن تجارية خاصة وهي "نافي أتي" (Navi- Atti)، للدفاع عن التجارة ومصالحها البحرية بصدّ ضربات القراصنة المغاربة[47] خلال رحلات البنادقة إلى حوضي المتوسط. لكن غلاء أسعار بنائها وتسليحها قد طغى على الفائدة المرجّوة منها، فصحيح أنّ الأساطيل البندقية، كانت تعتمد على هذا النوع من السفن إلى غاية سنة 1747م للملاحة ولحماية السفن غير المسّلحة (Navi non Atti) من خطر القراصنة[48]. وعلى الرغم من تمتّعها بالامتيازات والإعفاءات من الرسوم -تسهيلا لعملية تجهيزها وتسليحها-، إلاّ أنّها لم تُظهر الفعالية المطلوبة، فكثيرا ما كانت تتعّرض لهجمات القراصنة، مثلما وقع للقائد "برونزا" (Bronza) الذي انهزم أمام إغارة لأربعة سفن جزائرية في شهر مارس 1749م بمضيق جبل طارق[49].

إلى جانب ذلك، انتهجت الجمهورية "نظام المرافقة العسكرية"[50]، أو "قوافل السفن المسلّحة"[51]. وهي من بين الحلول التي وصفها المسؤولون البنادقة بالآمنة والقويّة لحماية البحرية في حوضي البحر الأبيض المتوسط[52]. وتقتضي هذه المرافقة، خروج الأسطول التجاري البندقي خلال رحلاته المعتادة، بمرافقة عسكرية. لكن لم تُثمر هذه الأخيرة أيضا بما كان متوقعا منه، وربما تعود أسباب ذلك، إلى صعوبات تتعلّق بالوقت وتنظيم المواعيد الملاحية وتشكّل اتحاد القوى الأوروبية لمواجهة خطر قراصنة شمال إفريقيا[53]، وعلى إثر ذلك استغرقت الرحلات وقتا طويلا، فتضررت البضائع والتجارة بأكملها[54].

بعد أن اقتنع مجلس الشيوخ البندقي بالاقتراح الذي قدّمه التجّار في سنة 1721م، والذي جاء بمشروع آخر يقتضي بتسليح السفن التجارية، لحماية النقل البحري في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[55]، الذي عرف جمودا منذ أن غاب الأمن في الخطوط الملاحية المتوسطيّة. وبمقتضى مرسوم 21 أفريل 1735م، أُمر كِبار التجّار بتجهيز مشروع؛ يدرس إمكانية تسليح السفن التجارية وكذا التفصيل في مواصفاتها وامتيازات الحماية والتأمين[56] التي تتمتّع به. وقُدّم المشروع في 9 جوان 1736م وصادق عليه أعضاء مجلس الشيوخ[57].

لم تحد هذه الإجراءات من نشاط القراصنة إنّما على العكس، فقد تزايدت سفنهم وكثُرَت حركتهم، فلم تمنع تلك الحلول الإستراتيجية السلميّة، من اللجوء إلى استخدام القوّة بين الطرفين[58]. وزد على ذلك، المواجهات التي هزمت فيها البحرية الجزائرية السفن البندقية[59]، خاصة تلك التي انتهت بأسر القائد البندقي"برونزا"؛ غير أنّ الوثائق الأرشيفية أكّدت على أنّه تلّقى المعاملة الحسنة والاحترام بالجزائر[60].

2- مساعي التفاوض من أجل اتفاقيات السلام بين البندقية والجزائر:

أ-اتفاقية السلام لسنة 1763م:

إنّ انتصار البحّارة الجزائريين أمام البنادقة وتفاوت مواجهاتهم وتكرارها، ينّم بوضوح عن القوّة العسكريّة للطرفين وقوّة إمكانياتهما الدفاعية والهجومية. وبالنسبة للبندقية فقد اختارت المكان والوقت المناسبين لبدء عمليتها العسكرية، فكانت تنفق بشكل كبير على تجهيز أسطولها التجاري والعسكري المرافق له[61]. هذا العتاد البحري والحربي، الذي طالما جذب أنظار القراصنة والبحّارة الجزائريين للاستحواذ عليه[62]، - فلم يكن يُهيبُهم ذلك بل على العكس قد أثار فيهم الرغبة في امتلاكه لا الخوف منه- أيّ أنّ تجهيز الأساطيل بات أمرا مُكّلفا جدّا للبحرية البندقية وأثقل ميزانيتها، فقرّرت سنة 1751م تقليد الدول الأوروبية الأخرى كالدانمارك والسويد وهولندا وغيرها، بالتفاوض مع الجزائر والإيّالات العثمانية الأخرى في شمال إفريقيا باتخاذ الباب العالي وسيطا بينهما[63]. لكن على الرغم من المساعي الجادة للبندقية والباب العالي لعقد اتفاقيات الصلح مع الجزائر، إلاّ أنّ المشروع الذي دام أزيد من ثلاث سنوات لم ينجح لأسباب كثيرة[64].

انتهجت البندقية سياسة أخرى عند فشل كلّ الاستراتيجيات السابقة، وأمام تزايد خطر القرصنة الجزائرية، قرّر مجلس الشيوخ البندقي تغيير سياسة التعامل مع الإيالات العثمانية في شمال إفريقيا بالتفاوض المباشر معها. فكلّفت القنصل " نيكولا روزاليم" الذي كان في "إزمير" (Smyrne)، في 28 ماي 1753م، بالذهاب إلى إيالة الجزائر والتفاوض على عقد اتفاقية سلام تتطابق مع مشروع المفاوضات الذي هيّأته لجنة الأعضاء الخمسة للتجارة في سنة 1751م[65]. وصل القنصل"روزاليم" إلى الجزائر في سبتمبر 1754م، أين مكث بها سنة كاملة دون تحقيق أيّة نتيجة، ويعود سبب ذلك إلى سعي قناصل الجاليات الأوروبية إلى تثبيط مساعي البندقية في إنجاح التفاوض لعقد الاتفاق السلمي؛ نظرا للخلافات والمنافسة التجارية التي كانت بينهم. بالإضافة إلى رفض ريّاس البحر التخلّي عن نشاطهم البحري المربح ضد السفن البندقية[66].

ثمّ طالبت "لجنة الأعضاء الخمسة للتجارة" (Cinque Save alla Mercanzia)، من المجلس بإعادة المحاولة لفتح باب المفاوضات مع الجزائر في ديسمبر 1761م، فرحّب هذا الأخير بالاقتراح، وكلّف التاجر اليهودي "يعقوب بوشعرة" (Jacob Bouchara) خلال مراسلة وجّهها له في فيفري 1762م بالبدء بمشروع التفاوض، غير أنّ سنةً مرّت دون نجاح هذا المسعى[67]. ليستلم القنصل "غايتانو جيرفازوني" (Gaetano Gervasoni) في جمهورية "جنوة" المهمّة، بعد أن راسل لجنة الأعضاء للتجارة، على أنّ الوقت والظرف الدوليّان مواتيان لمباشرة المفاوضات مع الإيالات العثمانية بشمال إفريقيا على أساس المسوّدة الأولى التي تعود إلى سنة 1751م.

قام "جيرفازوني" بتكليف كلّ من التجّار "باولو كيابي" (Paolo Chiappe) و"فايمار" (Weimer) و "بيتالوغا" (Pittaluga) بالبدء بالمحادثات، وبعد مرور عام ونصف جاء التأكيد بقبول الجزائر عقد الاتفاقية مع البندقية. فأمر أعضاء اللجنّة وبتكليف من مجلس الشيوخ، القنصل "جيرفازوني" في ماي 1763م بالإبحار صوب الشمال الإفريقي وعقد المعاهدات مع كل من تونس وطرابلس الغرب والجزائر التي وصلها في شهر جويلية من السنة ذاتها؛ حيث تمكن من عقد الاتفاقية في 23 من جويلية مع الداي "بابا علي"[68] على أساس المسوّدة المعدّة سابقا[69]، مع إضافة ثلاثة بنود أخرى، وُصفت بالسريّة وتمحورت حول: أن تدفع الجمهورية البندقية للجزائر 40000 سكّة (Sequins) وتقديم الهدايا في المناسبات للدّاي وأعضاء ديوانه، وأن تدفع البندقية جزية سنوية تقدر بـ 10000 سكّة، بالإضافة إلى تقديم 15 أسيرا أو عبدا مسلما للدّاي[70]. في حين نصّ البند 23 من المعاهدة، على أنه يُمنع على سفن الجزائر غزو خليج الأدرياتيك بأيّة صفة كانت ولأيّ سبب كان، وأن تكون الحدود من "سانت ماري دي لوكا" (Saint Marie di Luca) من جهة ساحل "ديكامارا" (De Camara)، ويمنع الغزو إلاّ على بُعد ثلاثين ميلا من الجزر التابعة للبنادقة.

ويدل وضع الحدود الجغرافية للعمليات البحرية التي يقوم بها الأسطول الجزائري والتي قُدّرت بثلاثين ميلا فحسب عن الجزر التابعة لجمهورية البندقية؛ على مدى شساعة وكبر مجال نشاطه في البحر الأبيض المتوسط من جهة. ويُوضّح في الجهة المقابلة، ضيق وتراجع الاحتكار التجاري والسياسي للبنادقة خلال القرن 18م عمّا كانوا عليه

أواخر العصر الوسيط. إذ لم تكن لهم القدرة على إبعاد خطر الأسطول الجزائري عن حدود ممتلكاتها. ثمّ اختتم هذا البُند، بإمكانية توجّه السفن الجزائرية إلى الجزر التابعة للجمهورية للتزوّد بالمؤن والمشروبات لأنّ هناك: "(...) تتمّ تلبية رغباتهم مثلما هي العادة."[71].

ب-توتر العلاقات بين الطرفين بين سنتي (1764-1767م):

اعتقدت البندقية أنّها بمجرد عقد معاهدات السلم مع أوجاق الغرب، ستتوقف حركة الغزو البحري في حوضي البحر الأبيض المتوسط، وأنّ سفنها لن تتعرّض لهجومات رياس البحر الجزائريين وغيرهم. لكن على الرغم من التأمينات والحماية التي تحصّلت عليها، استمرّت ضربات القراصنة مزعزعة لأمن وسلامة ملاحتها البحرية[72]. وقد روى "غاليبير" (Galibert) عن التوتر الذي طرأ على العلاقات بين الجزائر والبندقية بين سنتي 1764م و1765م[73]، أن الأساطيل المغاربية، قد غزت جزر بحر إيجة التابعة لها وقاموا بنهب قصر "بريفيزا" وجزيرة "سيريغو"، واستحوذوا على بروجها ودفاعاتها. وعلى إثر هذه الأحداث عزمت البندقية على الانتقام لاختراق بنود الاتفاقية، فسلّحت أسطولها الذي أبحر صوب الجزائر وتونس وطرابلس الغرب. لكن بمجرد وصوله، أخذت الحملة منحى آخر، بميلهم للصلح، بعد تبادل المحادثات بينهما، حيث تم الاتفاق على السّلم والمهادنة، فانتهت الحملة قبل أن تبدأ ودون أي إطلاق للنار[74] .

أوردت جريدة "لاغازيت" الفرنسية في 24 أوت 1764م، خبر مغادرة سفينتين حربيتين من البندقية باتجاه الجزائر محمّلتين بالهدايا للدّاي وأعوانه، وكانت قد رستا بميناء المدينة في الثاني من الشهر الجاري. وبحكم الاتفاقية التي جمعت الطرفين، قُدّمت الهدايا للداي التي تمثّلت في: درع واقي (Harnois)[75]، وسرج (Selle) مرصّع بالذهب ومنقوش بالألماس و50000 سكّة[76] ومجموعة من الأقمشة الحريرية ومواد أخرى[77]. وتذكر دراسات أخرى أنّ السفينتين كانتا موجهتين إلى الجزائر وتونس معا، ومحمّلتين بالهدايا وحوالي 10000 سكّة، مع التأكيد على السّلم المتبادل بينهما. كما اشترت البندقية بـ 80 ألف سكّة، الأسرى البنادقة والنابوليين، واعتبر تسريح الأسرى -بدفع فدية- من أهم الشروط لإقامة السّلم مع الإيّالات العثمانية بشمال إفريقية[78]. ودفع مجلس الشيوخ ما بين سنتي 1764-1765م، أزيد من 60000 دوكا سنويا للإيّالات المغاربية؛ لضمان التأمين الملاحي والسلامة لبحريتها[79]. وقد ناقش "دارو" مسألة دفع الجمهورية للإتاوة أو الضريبة السنوية للجزائر ولغيرها من الدول المغاربية. تلك الضريبة التي سرعان ما توقفت عنها البندقية[80]، فانجرّ عن ذلك توتر جديد للعلاقات بين الطرفين.

عند تولّي الدّاي "محمد عثمان باشا"[81] في 3 فيفري 1766م[82] أو 8 فيفري[83] حكومة الجزائر، عقدت الدّول الأوروبية معاهدات معها، متنافسة في ذلك على إرضاء الدّاي الجديد بهدايا التنصيب وبالسعي إلى تجديد الاتفاقيات بالدفع، إلى جانب دفع الضرائب السنوية وإلى غير ذلك من رموز الصداقة والعلاقات الطيّبة[84].

سعت البندقية كغيرها من الدول الأوربية إلى تقديم الإتاوات والهدايا القنصلية. وعلى حسب ما ورد في المصادر، أنّ سفينة حربية بـ 64 مدفعا، قد رست في ميناء الجزائر في 15 ديسمبر 1766م، وعلى متنها قنصل الجمهورية الذي امتثل أمام الدّاي في 17 من الشهر، أين قدّم له الهدايا –الضرائب- السنوية التي تعادل قيمتها 10000 سكّة. غير أنّ عدم وجود رسالة تهنئة شخصية موّجهّة للدّاي أو هديّة مخصّصة له، أثار فيه مشاعر السخط والغضب. وتواصل الصحيفة سرد تفاصيل هذه الحادثة، على أنّ الدّاي أمر القنصل وحاشيته بالمغادرة الفورية من القصر ومن المدينة أيضا. لكن تباطؤ سفن البنادقة على المغادرة، جعل الدّاي "محمد عثمان" يرسل إنذارا بالوعيد ومهدّدا بإغراق سفنهم، بل أمر ريّاس البحر بتجهيز وتسليح الأسطول، ما دفعهم للإسراع بالمغادرة [85]. فازدادت على إثر ذلك حدّة التوتر[86].

تباينت الروايات التاريخية حول أسباب الخلاف الواقع بين جمهورية البندقية وإيّالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1766م إلى غاية سنة 1767م؛ إذ يروي "دو برادي"، أنّ البندقية كانت تدفع الإتاوة السنوية التي قُدّرت بـ 10000 سكّة وهدّية قنصلية كلّ سنتين. فأرادت التنازل عن تقديمها، فكانت ردّة فعل الدّاي عنيفة، إذ اعترض وقام بتمزيق المعاهدة السابقة التي عقدت بين البلدين، بل وأعلن الحرب عليها، ثمّ أجبرها عندما عقدت اتفاقية جديدة، على شراء السلم بـ 30000 سكّة، وأدخل هذا البند في هذا الاتفاق[87]. في حين أكّد "دو غرامون" (De Gramont)، على أنّ الداي وللحفاظ على التوازن في المداخيل المالية لميزانية الإيّالة، قام بالرفع من قيمة الضرائب المفروضة على القوى الأوروبية الصغرى – دون المساس بكل ما يتعلّق بصلاحيات فرنسا وبريطانيا- والمتمثّلة في: الدّانمارك والسويد وهولندا والبندقية. فاستهلّ مشروعه هذا بالبندقية؛ إذ طرد قنصلها من الجزائر، بحجّة أنّ هذا الأخير-وممثلاّ في جمهوريته- لم يُقدّم الهدايا المناسبة للدّاي، فقام بتمزيق المعاهدة السابقة. ثمّ تحدّث المصدر نفسه عن اتفاق الهدنة الذي دام أربعة أشهر، أين اشترط "محمد عثمان باشا" بأن تدفع البندقية هديّة قدّرت بـ 50000 سكّة وضريبة سنوية بلغت 12000 سكّة بدلا من 10000 التي كانت تُدفع سابقا[88].

وتذكر الدراسات الحديثة، على أنّ تأزم العلاقات بين الجزائر والبندقية في سنة 1767م، كان سببه أنّ الدّاي لم يرض بالهدايا التي أُرسلت إليه من قبل مجلس الشيوخ البندقي.لأنّه كان قد اشترط عليهم: نفس الهدايا المُقدّمة للدّاي السابق، وتقديم 12000 سكّة عوضا من 10000، ومنح ريّاس البحر الجزائريين حريّة الملاحة والهجوم على سفن الدّول التي لم تكن على صداقة معها، بالإضافة إلى تعويض خسائر الأسطول الجزائري بالدفع النقدي في حال تعرضه لهجوم بخليج البندقية. وقد تزامن فرض هذه الشروط من قِبل الدّاي، بوقوع إغارة جزائرية على سفينة بندقية[89]، فزاد ذلك من حدّة التوتر بين الطرفين. في حين انفرد "دارو" عنهم برواية خاصّة؛ بأن جعل أسباب الخلاف تكمن في تماطل البندقية في دفع الإتاوة السنوية للجزائر، وبعد أن أعلن الدّاي الحرب على البندقية، سارعت إلى

إصلاح الوضع بدفع الضريبة وتقديم هدايا جديدة. فتحصّلت على إثر ذلك على هدنة مدّتها أربعة أشهر، وذلك في انتظار التفاهم على الاتفاقية أو المعاهدة المرجوّة بين الجزائر والبندقية[90].

3-حملات جمهورية البندقية على الجزائر(1767م-1768م):

أ-حملة الأميرال " أنجلو إمو" الأولى في 1767م:

اتفقت أغلب الدراسات على أنّ تأزم العلاقات بين جمهورية البندقية والجزائر؛ كان بسبب عدم التزام البنادقة بتطبيق البنود السرّية المتفق عليها مع الدّاي السابق، والتي تقضي بتقديم الهدايا القنصلية ودفع الإتاوة السنوية. وذكرنا أعلاه كيف كانت ردّة فعل الدّاي العنيفة، حين لم يرض بالتفاوض إلاّ وفق شروط جديدة. وقد وافقت دراسة "لعائشة غطاس" ما ذهب إليه " دارو"، على أنّ البندقية حاولت التخلص من دفع الهدايا والضرائب السنوية[91]. إضافة إلى الشروط التي فرضها الداي، والمتعلّقة بحريّة الملاحة في خليج الأدرياتيك للبحّارة الجزائريين، وتعويض خسائرهم هناك نقدا[92].

واستشاط مجلس الشيوخ البندقي غضبا، فأرسل أسطولا من ثلاث سفن حربية صوب الجزائر[93]، في 13 جويلية1767م[94] بقيادة الأميرال "أنجلو إمو" (Angello Emo)[95]، الذي جاء بمهمّة التفاوض على إمضاء الاتفاقية بنفس بنود اتفاقية سنة 1763م[96]. أو ممارسة الضغط على الدّاي للعمل ببنود الاتفاقية السابقة دون إدراج للبنود السريّة[97].

فجَرت المحادثات في ثلاث جلسات جمعت الأميرال "إمو" بالدّاي "محمد بن عثمان باشا"[98] خلال ثمانية أيام متواصلة[99]. لكن دون تحقيق نتائج مُرضية؛ فلم يتفق الدّاي"محمد" مع ما اقترحه الأميرال، ولم يرض هذا الأخير بشروط الدّاي[100]، والتي وصفها (Sacerdoti) بغير المقبولة من أجل تفعيل بنود المعاهدة السابقة[101]. فأمره الدّاي "محمد بن عثمان باشا" بالمغادرة من الجزائر في 20 جويلية 1767م، ولم يكتف الحاكم بذلك، إنمّا أمر رجال بحريته أو قراصنته -بعد مغادرة الأميرال- بإمكانية الهجوم على الأسطول البندقي في أي مكان يحدث الالتقاء بينهما[102]. وفي رواية أخرى، غادر الأميرال "إمو" الجزائر متجها إلى ميناء مدينة "مرسيليا"[103]، وهو يهدّد الداي بالعودة قريبا لقصف المدينة عن آخرها وإغلاق مينائها[104].

بعد مغادرته الجزائر وحينما وصل إلى مارسيليا، أرسل الأميرال "إمو"، تقريرا إلى مجلس الشيوخ البندقي[105] في 16 أوت 1767م. وجاءت مراسلته في جزأين، قدّم في الجزء الأول تفاصيل عن فشل محاولات التفاوض مع داي الجزائر. في حين تناول الجزء الثاني –الذي نُشر فيما بعد- تحصينات مدينة الجزائر ووسائلها الدفاعية، والوسائل البحرية اللازمة لجمهورية البندقية لقصف الجزائر أو إغلاق مينائها. فأشاد الأميرال بقوّة دفاعات الجزائر الطبيعية

والعسكرية، وعليه طالب المجلس بضرورة بعث سفن حربية قويّة؛ قادرة على الصمود لساعات أمام مدافع المدينة[106].

ج-حملة "أنجلو إمو" الثانية وعقد معاهدة السلم في 1768م:

تواصلت عمليات تسليح السفن الحربية للبندقية، بهدف خوض مواجهاتها ضد بحرية أوجاق الغرب. بحيث أفادت برقية من "ليفورن"، أوردتها جريدة "لاغازيت"؛ أنّ البندقية أرسلت في 13 ماي1768م سفينة حربية مسلّحة وجاهزة للدفاع ضد هجمات القراصنة، بالإضافة إلى زَورقين[107] .

أثقلت عملية تسليح السفن هذه كاهل البندقية، وعلى حسب ما أورده الدّارسون، فإنّ إنفاق الجمهورية على تسليح وتجهيز السفن يفوق عشرات المرّات ما تجنيه من الغنائم، إذ يكلف تجهيز الأسطول الواحد أزيد من سبعة ملايين دوكا. لذلك، طلب مجلس الشيوخ من الأميرال "أنجلو إمو"، محاولة فتح مجال التفاوض مجدّدا، والسعي لقبول شروط الدّاي –التي ما فتئت تزداد كل مرّة - إن استلزم الأمر ذلك[108]. فتأمين التجارة والملاحة البحرية لأسطول الجمهورية، أهم من أيّة مسألة أخرى! واعتبر هذا طلبا صريحا من مجلس الشيوخ، الذي ألزمه بضرورة فتح باب المفاوضات مع إيّالة الجزائر، وقد دفعه إلى ذلك: تواصل غارات القراصنة على السفن البندقية التي لطالما تضررت منها. إلى جانب تضررها أيضا من عمليات تسليح السفن، وما تُسبّبه من متاعب مالية أرهقت خزينة الجمهورية الهزيلة أصلا في هذه الفترة.

توجه الأميرال "إمو" - طبقا لأوامر مجلس الشيوخ- من ميناء البندقية على رأس أسطول حربي مُكّون من أربع سفن[109] أو ثمان[110]، باتجاه ميناء الجزائر الذي رسى به في 8 جوان 1768م[111].تهدف الحملة العسكرية للأميرال ضد الجزائر إلى إنجاح المفاوضات بين الطرفين بكلّ السبل المُتاحة. حيث لم يمنعه ذلك من أن يضع شروطا أراد بها إخضاع الدّاي "محمد بن عثمان باشا"[112]. فإذا وافقت الجزائر على تجديد اتفاقية السلم بينهما، وتُرجِع السفن المسلوبة من قِبل البحّارة الجزائريين قبل هذا التاريخ، وتُطلق سراح الأسرى البنادقة المتواجدين بالإيّالة، فستقوم الجمهورية بدفع الضريبة السنويّة وتبعث بالهدايا عند كلّ تنصيب للدّاي أو تغيير للقنصل[113].

ولم تُفصّل المصادر التاريخية حول مجرى هذه المفاوضات، إنّما أكّدت فقط على أنّ الأميرال البندقي قد نجح هذه المرّة في إبرام معاهدة سلم بين جمهورية البندقية والجزائر، ووصفه "دو غرامون" على أنّه نجاح باهر[114]. حيث عُقدت الاتفاقية، في 7 صفر 1182هـ[115] الموافق لـ 29 جوان 1768م[116]. وتمّ الاتّفاق على السّلم المتبادل بين الطرفين ومنح الحريّة لملاحة الأسطول البندقي وتأمين سلامته بمنع إغارات القراصنة الجزائريين على سفنه، مع الالتزام بالحدود المفروضة سابقا في معاهدة سنة 1763م، وجاءت الاتّفاقية بـ23 بندا مفصّلا [117].

وأكدّت في السياق ذاته، جريدة "لاغازيت"، على أنّ الاتّفاق المنعقد بين الأميرال "أنجلو إمو" والدّاي "محمد بن عثمان باشا"، تمّ بتقديم البندقية هدية قُدّرت بـ22000 سكّة للدّاي[118]، بالإضافة إلى دفع جزية سنوية[119]. وانفردت رواية "دو برادي" في ضبط قيمة الهدّية التي تراوحت بـ31000 سكّة وتقديم هديّة قنصلية كلّ سنتين[120]. كما استردّ البنادقة طاقم سفينتهم، غير أنّ الدّاي احتفظ بالسفينة وحمولتها، كما استفادت الجمهورية من حق استيراد 15000 (Lasts)[121] من القمح لمدّة ثلاث سنوات كاملة من الجزائر ودون دفع الرسوم عليه[122].

اتفقت صحيفة "لاغازيت" الفرنسية[123]، مع ما ذكرته رواية "دو برادي"[124]، على أنّ المعاهدة التي جمعت بين الطرفين، لم تكن لتنجح دون تدخلِ للقنصل الإنجليزي بالجزائر آنذاك. فحسب رواياتهما، أنّه لولا جهوده، لما تمكّنا من الوصول إلى اتفاق يُرضيهما معا. وجاء دليل ذلك فيما أوردته الصحيفة الفرنسية عن دور القنصل الإنجليزي في إتمام السلام بين البندقية والجزائر، من خلال حديثها عن أخبار لندن المؤرخة بـ30 أوت 1768م؛ أنّها تلّقت برقية شكرٍ وامتنان وردت على لسان الحكومة البندقية ومُوّجهة لجلالة الملك البريطاني، أين أشاد فيها مجلس الشيوخ البندقي بمجهودات قنصل لندن بالجزائر -دون ذكر لاسمه-في السعي لإرضاء الطرفين، وأنّ بفضله تمكّنت الجمهورية من نيل امتيازات جديدة تعود عليها بالفائدة[125].

خاتمة:

سعت جمهورية البندقية بكلّ الوسائل التي وفّرتها سلطة مجلس الشيوخ؛ للصّد والحدّ من هجمات الأسطول البحري الجزائري والمغاربي عامّة، حيث عملت على حراسة منافذ البحر الأدرياتيكي بأسطولها، الذي جهزته من خلال بناء سفن حربية خاصة (Navi- Atti)، كما سلّحت السفن التجارية وزادت من تجهيز وتسليح العسكرية منها، وطبّقت نظام "القوافل العسكرية" أو "المرافقة العسكرية" لحماية تجارتها. إلا أنّ ذلك لم يمنع من استمرار تهديدات الأسطول الجزائري وتزايد هجماته على بحر الأدرياتيك، ما تسبّب بأضرار كبيرة لجمهورية البندقية سواءً على الصعيد الاقتصادي أو التجاري أو حتى البشري؛ فتصادما على إثر ذلك مرات عدّة. إلى جانب أنَّ عمليات تسليح السفن المتواصلة، قد أثقل كاهلها وأنهك خزينتها. ولم تُرض تلك الإجراءات، مجلس الشيوخ ولا أعضاء اللجنة الخماسية للتجارة ولا حتّى التجّار، هذا ما دفع بالبندقية إلى تغيير استراتيجيتها؛ فأرغمت على التفاوض مع الجزائر وفق الشروط التي حدّدها الداي، وعقد اتفاق معها لضمان أمن تجارتها البحرية.

وبعد عقد الاتّفاقيات بين الطرفين، عرف عدد السفن البندقية تزايدا ملحوظا في البحر الأبيض المتوسط، فارتفع من أربعين سفينة في سنة 1763م إلى 303 في سنة 1774م، ثمّ بلغت 403 سفينة خلال سنة 1784م. وربحت الجمهورية -بعد تأمين ملاحتها مع الجزائر وباقي الإيّالات-ما يُقارب 189.000 دوكا من أسعار شحن سفنها. فإنّ مجموع

ما استفادت منه البندقية بعد عقد السلام مع الجزائر وغيرها من الدول المغاربية؛ هو مجموع ما تدفعه من ضرائب أو جزية سنوية وهدايا قنصلية لدّاي الجزائر وتونس وطرابلس[126].

الهوامش:

[1]- اختلف المؤرخون في تحديد مفهوم صحيح للقرصنة أو الجهاد البحري، ونقصد هنا بالصحيح؛ ذلك الذي يمسّ جوف مقوماتها ونُبل أهدافها وما يميّزها عن اللصوصية البحرية التي مارستها الدول الأوروبية في الفترة ذاتها. فالقرصنة حرب مشروعة تقوم بها سفن حربية لصالح حكومات معيّنة ضدّ سفن دول معادية لها، وقد باركتها الدول المتوسطيّة إذا احترم القرصان الأعراف البحرية والاتفاقيات المبرمة بينها، ولأنّه هذا الاحترام هو الحدّ الفاصل بين القرصنة أو الجهاد البحري وبين لصوصية البحر. (ولتفاصيل أكثر: انظر: دومينيك فاليريان: بجاية ميناء مغاربي (1067م-1510م)، تر: عمار علاوة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014، ج.1، ص ص555-556). فعمّت المفاهيم عند الدارسين وامتزجت وتشابكت المقوّمات عن قصد أو عن غير قصد، كلّ حسب هدفه من الكتابة عن هذه المسألة. لمعرفة تفاصيل أكثر عن القرصنة واللصوصية البحرية، يُرجى العودة إلى: F. Braudel **: La Méditerranée et le monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II**, Armon Colin, Paris, 1982, T.2, pp.181, 191 ; Selvatore. Bono: **Les Corsaires en Méditerrannée**, Traduit de l'Italien: Ahmed, Semaï, Paris-Méditerrannée, 1998, pp.7-22; Moulay,Belhamissi: **Marine et Marins d'Alger (1518-1830)**, t.2 : « **Face à l'Europe »,** Bibliothèque Nationale d'Algérie, 1996, pp.103, 123-126, 117-152.
كما تحدّث "المنوّر مروش عن القرصنة ولصوص البحر وعن الكتابات المختلفة للمؤرخين عن هذه القضية من خلال كتابه:" **القرصنة، الأساطيروالو اقع"**، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، دار القصب، الجزائر، 2009، ج2.

[2]-Angus, Konstam: **The Barbary Pirates (15th-17th)**, Osprey Publishing, Great Britain, 2016, pp.25.40.

[3]-Jacques Heers: **Les Barbaresques, La Course et la guerre en Méditerranée** XIV- XVI siècle, Perrin, France, 2001, p.149.

[4]-F, Braudel, T.2, p.181.

[5]-Sacerdoti, **La Mission à Alger du Consul de Venise Nicolas Rosalem (1753-1754)**, IN: Revue africaine, volume. 96, Année 1952, Alger, pp.64-104. Dans : http://www.algerie-ancienne.com.
قدّم القنصل (Rosalem) تقريرا مفصّلا لأعضاء الخمسة ونوّاب التجارة، تحدّث فيه، عن موقع الجزائر الجغرافي ومميّزاته الطبيعيّة، كما أورد فيه جانبا من التركيبة الاجتماعية والتنظيم السياسي والإداري للجزائر وتفاصيل عن مهمته بالجزائر، أين قرأه على مسامع الأعضاء يوم 23 ديسمبر 1754 بالبندقية، وكتب التقرير السكرتير (Filippo Fillippi). (لتفاصيل أكثر، انظر إلى الوثيقة الثانية التي وردت في:(Ibid, pp.80,91.

[6]- Vicenzo, Scarpello: **Storia e strategia della Pirateria Barbaresca (secc XVI- XIX)**, 2010, p.20. Dans : www.culturasalentina.it ; Filippo, Astori : **La Corsa Barbaresca : Un fenomeno «globale » nel**

Mediterraneo d'étà moderna (secc XVI- XIX), Atelier doctoral interdisciplinaire « La Mer : Histoire et sciences sociales des Mondes liquides », Ecole Française de Rome, Rome, 14-18 octobre 2019, pp.1-5.

[7] - Ibid.

[8]-Mocenigo, Mario Nani: **Storia della Marina Veneziana da Lepanto alla caduta della Repubblica**, Ministero della Marina, Roma, 1935, p.356 ; Pièrre, Le Compte Daru: **Histoire de la République de Venise**, Société Typographique Belge, Bruxelles, T.2, 1838, p.183.

[9]-Belhamissi, Op. Cit, p.106.

[10]-Bono: **L'Europa e IL Maghreb**. In : Studi Settecenteschi **,IL Mediterraneo nel Settecento: Identità e scambi**, 29-30, Napoli, Bibliopolis, 2009-2010, , pp.59,60; Alan, G.Jamieson: **Lords of the Sea, a History of the Barbary Corsairs**, Reaktion Books, London, 2012, p.184.

[11]- لتفاصيل أكثر عن هذه الاتفاقيات والمعاهدات التي أُبرمت بين الجزائر والدول الأوروبية على حدّ سواء، (انظر إلى: Ibid, pp.180,184 ; Belhamissi, Marine, T.2, pp.106,107).

[12]- Venture, De Paradis: **Tunis et Alger aux XVIII siècle**, la Bibliothèque Arabe Sindbad, Paris, 1983, p.39.

[13]- لمزيد من التفاصيل عن مسألة المعاهدات والهدايا القنصلية التي تقدمها الدول الأوروبية للجزائر بالخصوص خلال القرن 18 م، (انظر إلى: Ibid, pp.39-41).

[14]-**Storia e Strategia**, pp.24-27.

[15] - Pierre, Dan: **Histoire de Barbarie et de ses Corsaires**, Pierre Rocolet imprimeur, Paris, 1649, 2.Ed, pp.309, 307.

أشار المصدر إلى أنواع السفن التي اعتمدها الجزائريون لممارسة نشاطاتهم البحرية خلال تلك الفترة، كما حدّد الفروق التي ميّزت سفن الطويلة (galère) المغاربية عن الأوروبية.

[16]-تحدّث "دان" عن إدخال السفن المستديرة في الأسطول الجزائري سنة 1606م، حين ساعد القرصان "سيمون دانسر" (Simon Danser) من بلاد الفلاندرز على ذلك. لتفاصيل أكثر، ارجع إلى الصفحة 311.

[17]-Abdelhadi Radjai Salmi: **Irregular naval warfare in early modern age: the case of Algerian privateering in the 16th and 17th century**. In: Journal of military Historical studies, vol.04, N.03, July 2022, published by: National Center of Studies and research in Algerian Military History, vol.04, N.03, July 2022, pp. 6-24.

[18]- حول هذه الإحصائيات، (انظر.Bono,**Les Corsaires**, pp.102-105)

[19]- Sacerdoti, **La Mission**, pp.80,81.

[20]-Scarpello,**Storia e Strategia**, p.7.

[21]- Ibid, p.21.

[22]-Tenenti,**Naufrages, courses et Assurances maritimes à Venise (1592-1609)**, S.E.V.P.E.N, France, 1959, p.30.

[23]-Bono, **L'Europa**, p.59.

[24]-Belhamissi,**La Marine**, p.20.

[25]-ذكر (Quadri) في دراسته، أنّ القراصنة ألحقوا الضرر بالتجارة الدولية للجمهورية وملاحتها، وأكّد على أنّ خطر القراصنة الجزائريين كان أشدّ وقعا على البنادقة من خطر القراصنة التونسيين أو المغاربة ككل. (انظر: Antonio, Quadri, **Abrégé de l'histoire de la république de Venise**, Imprimerie de Commerce, Venise, 1851,pp.338,339.)

[26]-Tenenti, Op.Cit, p.30.

[27]-**Anecdotes des Républiques auxquelles on a joint, La Savoye, la Hongrie, et la Bohême**, première partie: **Gênes, la Corse, Venise, Malte et la Suisse**, Vincent, Imprimeur- Libraire, Paris, 1771, p.202.

[28]- درس (Pierre Grandchamp) موضوع هذه المهمة في كتاب بعنوان: Jean Baptiste Slavago**, Drogman Vénitien à Alger et à Tunis- 1625: Une Mission délicateen Barbarie au XVII siècle**,J. Aloccio, 1938.

[29]- لتفاصيل أكثر عن هذا الهجمات وتكرارها، انظر: المرجع السابق، ص. 317، وغيرها. لم يذكر صاحب الكتاب شيئا عن تلك الوثيقة العثمانية ولا عن مصدر التقرير البندقي، وجاء ذكر هذه الوقائع في النسخة الفرنسية في الصفحة 217.

[30] -Pierre Dan : **Histoire de Barbarie et de ses Corsaires : des royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé, et de Tripoly**, Pierre Rocolet imprimeur, Paris, 1649, pp.130-131.

[31]- Sacerdoti: **Venise et les Régences d'Alger,** p.275.

[32]- خلال مهمته الديبلوماسية- التفاوض لاتفاقية السلام بين الطرفين-بالجزائر (1753م-1754م)، بعث للجنة الأعضاء الخمسة للتجارة (Cinque Save alla Mercanzia)، بعشرين رسالة – حُفظت في علبة 610 من الأرشيف الخاص بهذه اللجنة، فبعث القنصل أربعة رسائل من ميناء ليفورن، وعشرة من الجزائر ورسالة واحدة من مارسيليا- وضّح فيها عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في هذه الولاية العثمانية، وعن القناصل الأوروبيين وامتيازاتهم بها. لتفاصيل أكثر، (انظر: .Sacerdoti, **La Mission**, pp.76-104)

[33]- وردت التفاصيل من خلال الرسالة التي بعثها القنصل إلى البندقية بتاريخ 1 نوفمبر 1753، وقد ذكرها (Sacerdoti) في الوثيقة الثالثة التي قرأها (روزاليم) على الأعضاء الخمسة بتاريخ 23 ديسمبر 1754.(انظر الصفحة 90 من الدراسة ذاتها.)

[34]- المنور، مروش: المرجع السابق، ص.428؛ وجاء ذكره في النسخة الفرنسية في صفحة 288.

[35]- مارست جمهورية البندقية نفوذا مطلقا على البحر الأدرياتيكي وفي البحر الأبيض المتوسط وخاصة بضفّته الشرقية.

(لتفاصيل أكثر،انظر: Daniel, Penzac**: Barbary Corsairs**: **The End of the Legend (1800-1820)**, Brill, Boston, 2005, pp.41)؛ وقد اعتبرته من ممتلكاتها إلى درجة تسميته بخليج الأدرياتيك. (انظر: Tenenti, Alberto: **Risque et Sécurité: Assurance entre Levant et Ponent du Bas Moyen Age à l'époque Moderne,** dans: **Economie Méditerranéenne, Equilibres et intercommunications XIII-XIX siècle,** (Actes de colloque international d'Histoire, Athènes, 18-25 septembre 1983), Athènes, 1985, pp.393.)

[36]- Mocenigo, Op.Cit, p.353.

[37]- كفترات الحروب التي تواجهت فيها القوى الأوروبية ضد بعضها البعض، مثلما ما وقع بين 1689- 1714م. انظر إلى:.Penzac: Op.Cit, p.37

[38]- سمحت هذه المعاهدة للبحّارة الجزائريين بالاحتماء بالموانئ التوسكانية أو التابعة لها في حالة وقوع مطاردة من الأعداء أو هبوب عاصفة. انظر: عائشة غطّاس: "المعاهدة الجزائرية- البندقية (7 محرّم 1177هـ- 18 يوليو 1763م)" ، مجلّة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، العدد السابع، 1993، ص ص 94-108.

[39]- وهي من بين المراسلات الواقعة بين جمهورية البندقية و"تورين". (لتفاصيل أكثر أنظر إلى: .Sacerdoti, **Venise**, p.287).

[40]- للاطلاع على استراتيجيات الأوروبيين في مواجهة مخاطر القراصنة المغاربة، يُرجى العودة إلى: (Vicenzo, Scarpello : **Storia e strategia**, pp.1-79 ; Emiliano, Beri : **Contro i Corsari Barbareschi, una guerra permenente nel Mediterraneo di età Moderna.**Dans:

Storia dei Mediterranei, Edizione di storiaestudisociati, Raguza, 2019, pp.280-300 ; Filippo, Astori : La Corsa Barbaresca, pp.1-5.)

[41]- Alan, **Lords**, p.181 ; Bono, **L'Europa**, p.59.

[42]-Scarpello, **Storia**, p.21.

[43]-Sacerdoti, **Venise**, p.27 ; Belhamissi: **Marine**, T.2, p.142.

[44]- رتبة قائد القوى البحرية للبندقية. (انظر: .Sacerdoti, **Mission**, p.65)؛ ولم تكن مهمته حراسة الأدرياتيك فقط، إنّما كان يراقب خلال فترات السلّم ويُحصّل رسوم العبور والإرساء على جميع السلع التي تعبر هناك. (لتفاصيل أكثر، انظر إلى: .Mocenigo, Op.Cit, p.23)

[45]- لقد فصّل (Mocenigo) الحديث عن الرتب للبحرية التجارية والحربية لجمهورية البندقية، وذكر أنّ الأميرال أو (Almirante)، هو مسؤول أو قائد يتلّقى أوامره من (Capitano)، (انظر: .**Storia della Marina Veneziana**, p.30.31).

[46]- هي الوظيفة الأولى للبحرية الحربية في زمن السّلم، (لتفاصيل أكثر، انظر إلى: .Ibid, p.22)

[47]-Belhamissi, **Marine**, T.2, p.142.

[48]-Sacerdoti, **Venise**, p.285.

[49]- Bono, **L'Europa e il Maghreb**, p.65 ; Sacerdoti, **Venise**, p.288 ; Belhamissi, Op.Cit, p.143.

[50]-Mantran, Robert: **Commerce, Course et Convois en Méditerranée orientale dans la deuxième moitié du 17 siècle**, pp.491-504, T.I, Athénes, 1985. Dans : **Economies Méditerranéennes Equilibres et intercommunications XIII-XIX**, Actes du II colloque international d'Histoire, Athènes, 18-25 septembre 1983.

[51]-عائشة غطاس: المرجع السابق، ص95.

[52]–وأمدّ (Mantrin) عن المرافقة العسكرية، تفاصيل كاملة منذ أن كان مشروعا قيد الدراسة في 1671م لدى اللجنة المكلّفة من مجلس الشيوخ للبندقية، ثمّ الشروع فيه سنة 1676م، كما بيّن الرحلات وعددها وطرق المرافقة ونقاط تلاقي السفن العسكرية بالتجارية، وعن توزيع السفن حسب الاتجاهات. (انظر إلى:.Op.Cit, p.498 et autres).لكن كان (Sacerdoti)، أكثر دقّة في عرض مسألة المرافقة العسكرية للسفن التجارية في رحلاتها إلى شرق وغرب البحر الأبيض المتوسط، منذ أن أمر مجلس الشيوخ، أعضاء اللجنة الخمسة للتجارة بدراسة هذا المشروع في 18 أفريل 1699م. (انظر إلى: **Venise**, pp.273-275) ثمّ قدّم المؤلف،الصعوبات التي عرقلت تطبيق هذا النظام بالموازاة مع الظروف السياسية للجمهورية وصعوبة تنظيمها، إلى غاية شهر ماي 1721م، أين صادق المجلس على قرار الإبحار مع السفن المسلّحة بوضع الشروط التي وجب على التجار والبّحارة التقيّد بها. (لتفاصيل أكثر، انظر إلى: .Ibid, pp.277-280)

[53]-(Mantrin, Op.Cit, p.499-500.) لتفاصيل أكثر، انظر:

[54]- غطاس: المرجع السابق، ص95.

[55]- Sacerdoti, **Venise**, p.284.

[56]- "كي تتمكّن هذه السفن من الإبحار دون مرافقة عسكرية في الحوض الشرقي أو الغربي للمتوسط، وجب على السفينة أن يبلغ طولها سبعون أو ثمانون قدما، وتكون مسّلحة بأربعة وعشرين مدفعا، وثمانية عشر قذيفة منها بأربعة عشر جنها، أما بقيّة القذائف من معايير مختلفة، لا يقلّ عدد الطاقم البحري عن أربعون بحّارا وبينهم عشرة جنود من بحريات أجنبية (من ودالماشيا أو ألبانيا)، تشحن على متنها ثلاثون برميلا من البارود، و500 قذيفة تتلائم مع المدافع، وأربعون بندقية وأربعون خنجرا (...)". (لتفاصيل أكثر عن تأمينها وامتيازاتها ، انظر إلى: .Sacerdoti : **Venise**, pp.284,285)

[57]-Ibid

[58]-Bono: **L'Europa e il Maghreb**, p.60.

[59]- لا تف طبيعة المقال بذكر كافة المواجهات والمناوشات العسكرية التي وقعت بين الطرفين، ولمعرفة المزيد عنها، انظر: (Sacerdoti, venise, p.288 et autres) ؛

أو خلال الحرب العثمانية-النمساوية (1714-1718)، أين كانت البندقية حليفة النمسا، فألحقت بها الجزائر ضررا كبيرا. لتفاصيل أكثر، (انظر: Belhamissi, Op.Cit, pp.96-97,143.)

[60]- على أساس رسالة كتبها الأسير القائد (Bronza) في الجزائر، وأوردها (Bono) خلال حديثه عن الأسرى في كتابه (Lumi e corsari)(.انظر: Bono : L'Europa e il Maghreb, p.65.)

[61]-Alan, Lords, p.181.

[62]-Daru: **Histoire de la République de Venise**, T.2, p.183.

[63]-Ibid ;

لتفاصيل أكثر عن بداية مشروع التفاوض بين جمهورية البندقية والجزائر باللجوء إلى الباب العالي كوسيط بين الطرفين،(ارجع إلى: Sacerdoti, Venise, pp.275-291.)

[64]- فصّل (Sacerdoti)في مقالتيه حول هذا الفشل الأولي في التفاوض، وشرح أسباب ذلك،(انظر: Ibid ; **La Mission à Alger**, pp. 64-104.)

[65]-لتفاصيل أكثر عن مشروع المفاوضات أو المسّودة التي حضرها أعضاء اللجنة الخمسة للتجارة منذ 1751م، (انظر: Sacerdoti, **Venise**, pp.273-285 ; **La Mission**, pp.72-75.)

[66]-عن هذه المحاولة، انظر: (Ibid, p.73-75 ; **Venise**, p.291 ; Bono, **L'Europa e il Maghreb**, p.80.)

[67]- احتفظت رسائل هذا التاجر اليهودي التي تبادلها مع أعضاء اللجنة الخمسة للتجارة في أرشيفها الخاص بعلبة .B.610، انظر: (Ibid, p.393.)

[68]- هو الداي " علي باشا نقسيس" (أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا، داي الجزائر1766-1791م،سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص 71.) أو " بوصباع" (**مذكرات الحاج الشريف الزهّارنقيب أشراف الجزائر**، تحقيق: أحمد توفيق

المدني، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، مج.7، ص29.)، لأنّه تبارز مع تركي في شبابه، فقطع له أصبعه، تولّى الحكم بعد وفاة "محمد باشا" في 1754م - 1168هـ. اشتهرت فترته بالعداء الذي وقع بينه وبين صاحب تونس، فبدأ ولايته بمحاولة إرضاخ تونس. لمعرفة المزيد عن فترة حكمه وأعماله في إخضاع تونس، انظر: نفسه، ص ص 29-37؛ أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 71.)

[69]-Sacerdoti: **Venise**, pp.294.

[70]- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص ص 96-97.

[71]- للاطلاع على بنود المعاهدة، انظر: علي تابليت: معاهدات **الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدّة (1619-1830)**، مطبعة ثالا، الجزائر، 2014، ج.2، ص ص 212-215؛ عائشة غطاس: المرجع السابق،ص 97-101؛ ; Venture de Paradis: **Tunis et Alger au 18 siècle,** p.39 ; Mocenigo: Op.Cit, p.356 ; Le Compte Daru, Op.Cit, p.183 ; La Gazette de France, p.115.

[72]-Mocenigo**, La Marina**, p.357 ; **La Gazette de 1764**, p.301.

[73]-Daru, T.2, p.183 ; **Histoire de la République de Venise,**Funne et Cie, France, 1854, p.453.

[74]-Ibid.

[75] - Harnois أو Harnais: يُراد به اللباس العسكري أو ما يرتديه المحارب للدفاع عن نفسه وللوقاية من الضربات؛ أو هي العدّة أو التجهيزات العسكرية، (انظر: الكامل ،ص576). لكن بحسب معناه في النص، فهو غالبا الدرع أو اللباس العسكري الذي يحمي المحارب (Armure). انظر إلى: https://langue-française.tv5monde.com

[76]- السكّة (Sequin) أو دوكا (Ducat): هي عملة ذهبية قديمة، ضُربت في البندقية منذ 1284م، تبلغ قيمتها 3.56 غرام. عرفت انتشارا واسعا في الممارسات التجارية الكبرى خلال أواخر العصر الوسيط، فتبنتها الأمم الأوروبية وحتى في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط نظرا لدقّتها وثبات وزنها. تُعرف في اللغة الإيطالية بعدّة اصطلاحات وهي: (Ducato d'Oro)، (Zecchino) ، (Zecca)(.لتفاصيل أكثر، انظر إلى: ; Daniel, Schmutz, Benedikt Zäch : **« Ducat ». Dictionnaire historique de la Suisse**, version.10/2005. Dans : https://hls-dhs-dss.ch/frarticles/013676/2005-10-17/ consulté le 29 /12/2022.)

[77]-Op.Cit, p.309 ; Daru, T.2, p.183.

[78]- **Les Anecdotes**, p.207.

[79]-**The Lords**, p.181.

[80]-**Histoire de la République de Venise**, T.2, p.183.

[81]- الداي محمد عثمان باشا (Mohammed Ben Osman Bacha): عُيّن على رأس أو رئاسة وجاق الجزائر في 8 فيفري 1766م –بعد وفاة الداي "علي باشا" في 2 من نفس الشهر-، وأصله من بلاد قرمان التركية المواجهة لجزيرة رودس (;أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا**، ص 188؛ (Venture de Paradis, p.195.)، شغل منصب الخزناجي خلال عهدة الداي السابق. اشتهر بخصاله الحميدة، فكان عفيفا نزيها ومتصّوفا (عن سيرته وخصاله، انظر إلى: أحمد توفيق المدني: نفسه، ص188 وغيرها). إلى جانب كونه ملتزما جادّا مُجدّا؛ فكان من أحسن الحكّام الذين تناوبوا على عرش الجزائر. وحكم الدي "محمد بن عثمان" مدّة 25 عاما (H.D, De Gramont: **Histoire d'Alger sous domination Turque (1515-1830)**, Ernest le Roux, Paris, 1887, pp.317,318 et autres.).

[82] -Sacerdoti: **les Fortifications d'Alger en 1767. Décrites par l'Amiral Vénitien Angello Emo**. Dans : La Revue Africaine,Office des Publications Universitaires, N.95, Année 1951, Alger, pp.187-190.

[83]- روى (Venture, p.188.) أنّ تنصيبه كان في 8 من فيفري وليس في 3 من الشهر ذاته. والملاحظ هنا أنّه لا يوجد خلاف بين الروايات لأنّ الأهم هو بعد وفاة الداي "علي بابا"، تمّ تعيينه خلفا له، وربّما المراسيم وقعت في هذا التاريخ.

[84] -Le Compte Daru, T.2, p.183.

[85]-**La Gazette de France 1767**, p.68.

(وقد أورد في الجزء الأول من نشرية 27 ديسمبر 1766، أنّ سفينة سويدية أرست بنفس التاريخ في الجزائر، وهي محمّلة بالهدايا المتنوّعة التي قدّمها القنصل السويدي للداي محمد عثمان باشا بمناسبة توليه الحكم.)

[86]-Mocenigo, **La Marina**, p.358.

[87]-Venture,**Tunis et Alger au XVIII siècle**, p.238.

[88]- De Gramont,Op.Cit, p.318.

[89]-**Les Anecdotes**, p.208.

[90]-**Histoire de la République de Venise**, T.2, p.183.

[91]-عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 102.

[92]-**Les Anecdotes**, p.208.

[93] -La Gazette de France, 1767, p.303 ; M, Belhamissi: Alger, **La ville aux mille canons**, Entreprise Nationale du livre, Alger, 1990, pp.94,95.

[94]-Sacerdoti: **Les Fortifications**, p.187.

[95]-ولد "إمو أنجلو" بالبندقية في 3 جانفي 1731م، اندمج في العمل البحري؛ فانتخب أميرالا في سنة 1765م، ثمّ قبطانا للسفن في سنة 1768م، التي اعتبرت من أعلى المراتب في البحرية البندقية. (Sacerdoti, **Les Fortifications**, p.187.)كان من أفضل قادتها المميّزين، تمتّع بحسّ عالي من التفاني والعبقرية، وقد أهلته معارفه الواسعة ليكون رجلا قياديا وبحريّا مُحّنكا، تكّفل بإصلاح قطاع الجيش البحري (Quadri, **Abrégéde l'histoire de la république de Venise**, p.318.)، أو أصلح نظام البحرية وفق النظم الفرنسية والانجليزية، على الرغم من أنّ نجاح مساعيه هذه لم تكن باهرة، إلاّ أنّ الأميرال اعتبر آخر أفضل وأشهر قادة البحرية للجمهورية البندقية. (**Lords of Sea**, p.182.) لما اشتهر نشاطه الدائم ضد حركة القراصنة شمال إفريقيا، فعُرف بمجهوداته الكبيرة لمحاربتهم وشنّ حملات متكّررة على الإيالات العثمانية بخاصة منها تونس. (Sacerdoti, **Les fortifications**, p.187, Quadri, Op.Cit, pp.338-339). ولمعرفة أدّق التفاصيل عن حملاته على تونس، يُرجى العودة إلى: Alphonse Rousseau**: Annales Tunisiennes ou Aperçu historique sur la Régence de Tunis**, Bastide, Alger, pp.200-220.) توفي الأميرال في شهر فيفري 1792م بمالطا (Sacerdoti, **Les Fortifications,** p.187.)

[96]-Sacerdoti, Ibid.

97- غطاس: المرجع السابق، ص 102.

[98]-La Gazette de France, 1767, p.303.

[99]-Sacerdoti, **Les Fortifications**, p.187.

[100] -Ibid ; La Gazette, 1767, p.303 ; **Les Anecdotes**, p.209 ; عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 102.

[101]-**Les Fortifications**, p.187.

[102] -La Gazette, 1767, p.303.

[103]-Sacerdoti, Ibid, p.187.

[104]-**Les Anecdotes**, p.209 ; Belhamissi: **Alger**, p.95.

[105]- احتفظت مراسلات الأميرال "أنجلو إمو" في أرشيف الدولة لجمهورية البندقية (Archivio stato di Venezia)، تحت عنوان "مراسلات الأميرال أنجلو إمو (1758-1768-) (Dispaccio dell'Ammiralgio Angello Emo).(انظر: Sacerdoti : **Les Fortifications**, p.187.).

[106]-Sacerdoti, Ibid.

[107]-De 1768, p.199.

[108]-Galibert, p.454.

[109]-La Gazette, 1768, p.297.

[110] - **Les Anecdotes**, p.209.

[111] -La Gazette, 1768, p.297 ; De Gramont, p.318.

[112]-**Les Anecdotes**, p.209.

[113]-Le Compte Daru, T.2, p.183.

[114]-Op.Cit, p.318.

[115]- Alphonse Rousseau: **La Chronique de la Régence d'Alger**, traduit de Manuscrit Arabe: **El-Zohrat– el- Nayerat**, Imprimeur du Gouvernement, Alger, 1841, p.211.

[116]-علي تابليت: المرجع السابق، ص 216.

[117]- أوردت دراسة "علي تابليت" هذه المعاهدة وكافة بنودها بلغتها التركية الأصلية والعربية. انظر: نفسه ص ص 216-226.

[118]-La Gazette, 1768, pp.294-295 ; De Gramont, p.318.

[119]- لم يُحدّد (De Gramont) هنا مقدار هذه الجزية السنوية، (انظر: Ibid.)

[120]-Op.Cit, p.265.

[121]- (Lasts):هي وحدة قياس الحجم في النظام العالمي لوحدات الوزن، بحيث أنّ 1 LASTS= 2 .90949.76 m^3، أو هي وحدة وزن، بحيث أنّ: 1Kilogramme= 0.0005 last و .1 last= 2000 kilogramme لتفاصيل أكثر، (انظر: https://www.gowebtool.com.)

[122]-La Gazette, 1768, pp.294-295.

[123] -1768, p.279.

[124]-Op.Cit, p.265.

[125]-La Gazette, 1768, p.298.

[126]-Sacerdoti, **Venise**, p.297.